

بدء التعداد الاقتصادي بتكلفة ١٢ مليون جنيه السبت المقبل



اللواء أبو بكر الجندي رئيس الجهاز المركزي

وائل نبيل

الثلاثاء، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣ - ٣:٣٨ م  
أعلن رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اللواء أبو بكر الجندي، الثلاثاء ٢٩ أكتوبر عن بدء تنفيذ التعداد الاقتصادي بكافة محافظات مصر، على أن يبدأ اعتباراً من السبت الأول من نوفمبر المقبل.

ويستمر التعداد حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٤، على أكثر من ٢٠٠ ألف منشأة بالقطاع العام والأعمال العام والخاص بتكلفة ١٢ مليون جنيه.

وأوضح الجندي- خلال المؤتمر الذي عقده اليوم الثلاثاء بمقر الجهاز- أن التعداد يستهدف حصر المنشآت الاقتصادية، التي سيتم جمع بياناتها كافة أنواع الأنشطة من ، تجارية، صناعية و خدمية من كل المستويات من الشركات الكبرى إلى المتاجر، الورش، العيادات الصغيرة بالقطاعين العام والخاص، مضيفاً أن تلك البيانات التي سيتم تجميعها ستسهم في التعرف على طبيعة عمل كل من الأنشطة الاقتصادية أن ومساهمة كل منها في الناتج المحلي الإجمالي وأوزانها النسبية، ليعتمد عليها متخذو القرار السياسي.

وأوضح أن التعداد بدأ التجهيز له خلال العامين الماضيين، لافتاً إلى أن الوطن خلال المرحلة الراهنة يحتاج لبيانات دقيقة، لكي يقوم بالتخطيط، ووضع استراتيجيات قائمة على أسس سليمة.

وأكد الجندي على أن التعداد سيفيد أيضا المستثمرين في التعرف على البيانات اللازمة عن العمالة المتوفرة وطبيعة الأجور السائدة، وذلك للمساعدة للتعرف على احتياجات السوق والمشروعات التي تناسبهم وأنسب مكان لهم، كما أنها ستساعد المنظمات الدولية على معرفة الإحصائيات التي تظهر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر في الحكومة المصرية للحصول على دعم مالي وفني.

شار إلى أن التعداد سيوفر للحكومة الصورة الحقيقية والفعلية عن الواقع الاقتصادي للدولة لتحديد مواطن الضعف والقوة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، بهدف التخطيط ورسم السياسات، وتوجيه فرص التنمية والاستثمارات بقطاعات الدولة اعتمادا على مخرجات التعداد.

وأوضح أنه سيوفر بيانات عن هيكل المشتغلين المصريين والأجانب ومستويات أجورهم في كل قطاع ونشاط من الأنشطة الاقتصادية، فضلا عن بيانات عن احتياجات سوق العمل من الخريجين. في التعليم المتوسط والتعليم العالي للسنوات المقبلة.

ولفت إلى أن التعداد سيوفر بيانات أيضا عن نسبة الطاقة المستغلة وغير المستغلة منه، ومعرفة أسباب عدم استغلالها بجانب قيمة وكمية الكهرباء المستهلكة في الإنتاج السلعي والخدمي، فضلا توفير معلومات عن النفايات والمخلفات المستخرجة من المنشآت، من حيث نوعها وكيفية التصرف فيها للاعتماد عليها في استهدافات تحسين البيئة.

وشدد الجندي على أهمية دور الإعلام في نشر الوعي الإحصائي بأهمية التعداد، من خلال التأكيد على المواطنين أن البيانات الفردية سرية والتي يضمنها القانون، وأن البيانات ستستخدم فقط للأغراض الإحصائية، وأن نجاح التعداد يتوقف على مدى تكاتف وتعاون أصحاب الأعمال ودقة وأمانة إدلائهم بالبيانات المطلوبة، بجانب إظهار الجهود الذي يبذلها الجهاز في التعداد الاقتصادي، وإبراز المهنية والاستقلالية التي يستخدمها الجهاز.